MICROFICHE N° 09773

République Tunisienne
MINISTERE DE L'AGRICULTURE

CENTRE NATIONAL DE
DOCUMENTATION AGRICOLE
TUNIS

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

المركز القومي
للتوثيق الفلاحي
تونس

F 1

338.1 G73

وزارة الفلاحة

وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية

ندوة

حول شركات الإحياء والتنمية الفلاحية

مؤشرات عامّة

تونس 30 ماي 1997

مقدّمـــــة :

-I- الإطار القـانوني وتطوّره في مـجـال إسـتـغـلال الأراضي الدولية ذات الصبغة الفلاحية

-II- الإستشارة الوطنية وإعادة هيكلة الأراضي الدولية

-III- تقييم تجربة بعث شركات الإحياء والتنمية الفلاحية

1- تقدّم برنامج الهيكلة

2- الإنجازات والتقييم إلى موفى مـاي 1997

* فترة ما قبل الإستشارة

* فترة ما بعد الإستشارة

الخاتمـــــة .

مقدّمـــــة :

-I- الإطار القـانوني وتطوّره في مـجـال إسـتـغـلال الأراضي الدولية ذات الصبغة الفلاحية

-II- الإستشارة الوطنية وإعادة هيكلة الأراضي الدولية

-III- تقييم تجربة بعث شركات الإحياء والتنمية الفلاحية

1- تقدّم برنامج الهيكلة

2- الإنجازات والتقييم إلى موفى مـاي 1997

* فترة ما قبل الإستشارة

* فترة ما بعد الإستشارة

الخاتمـــــة .

مقدمـــة

لقد أولت الحكومة أهمية كبرى لموضوع الأراضي الدولية الفلاحية وخاصة كيفية إحكام التصرف في هذا الرصيد المتأتي من :

- الأراضي التي إقتنتها الدولة التونسية من الأجانب في أوائل الستينات
- الأراضي المؤمّمة
- الأراضي الرّاجعة للدولة من حل الأحباس العامة و المشتركة

و في هذا السياق و لضمان الأستغلال الأفضل لكل شبر من الأراضي الدولية الفلاحية، تم وضع خطة شاملة لتسويغ هذه الأراضي بعد إعادة هيكلتها. و تهدف عملية الهيكلة إلى تحسين إستغلال الضيعات و جعلها تساهم بصفة فعالة في تحقيق أهدافنا الوطنية من حيث توفير الإنتاج الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي و تدعيم التشغيل الفلاحي.

و نظرا للدور الهام الذي تؤديه شركات الإحياء و التنمية الفلاحية لإحياء الضيعات وإحداث مواطن شغل، يندرج هذا الملتقى في نطاق تقييم التجربة ودراسة إمكانيات تدعيمها.

لقد أولت الحكومة أهمية كبرى لموضوع الأراضي الدولية الفلاحية وخاصة كيفية إحكام التصرف في هذا الرصيد المتأتي من :

- الأراضي التي إقتنتها الدولة التونسية من الأجانب في أوائل الستينات
- الأراضي المؤمّمة
- الأراضي الرّاجعة للدولة من حل الأحباس العامة و المشتركة

و في هذا السياق و لضمان الأستغلال الأفضل لكل شبر من الأراضي الدولية الفلاحية، تم وضع خطة شاملة لتسويغ هذه الأراضي بعد إعادة هيكلتها. و تهدف عملية الهيكلة إلى تحسين إستغلال الضيعات و جعلها تساهم بصفة فعالة في تحقيق أهدافنا الوطنية من حيث توفير الإنتاج الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي و تدعيم التشغيل الفلاحي.

و نظرا للدور الهام الذي تؤديه شركات الإحياء و التنمية الفلاحية لإحياء الضيعات وإحداث مواطن شغل، يندرج هذا الملتقى في نطاق تقييم التجربة ودراسة إمكانيات تدعيمها.

الإطار القانوني وتطوره
في مجال إستغلال الأراضي
الدولية ذات الصبغة الفلاحية

الإطار القانوني وتطوره
في مجال إستغلال الأراضي
الدولية ذات الصبغة الفلاحية

مرّت الأراضي الدولية الفلاحية بعدّة تجارب من الإستغلال من مركبات فلاحية وضيعات مثالية ووحدات إنتاج ومقاسم للفلّيين وذلك في صلب ثلاثة قطاعات :

1- القطاع العمومي :

لقد صدرت عدّة قوانين لتنظيم إستغلال الأراضي الدولية من طرف مؤسسات عمومية نخص بالذكر :

* قانون عدد 15-61 بتاريخ 30 سبتمبر 1961 المتعلّق بإحداث ديوان الأراضي الدولية والأمر عدد 26 لسنة 1973 والمؤرّخ في 7 ماي 1973 والذي أعطى الديوان صلوحية القيام بإحياء الأراضي الدولية والتصرّف فيها ما عدا الأراضي التي تمّ إسنادها . وتمّ تنقيح هذا الأمر بالأمر عدد 60-78 بتاريخ 2 جانفي 1978 ، وقد عهد إلى ديوان الأراضي الدولية إستغلال ما يقارب عن 210000 هك تتوزّع على 44 مركّب فلاحي وضيعات مثالية (حدّدت قائمة المركبات بمنشور وزارة الفلاحة بتاريخ 30 مارس 1980).

* قانون عدد 76-58 بتاريخ 9 جويلية 1958 والمتعلّق ببعث ديوان إحياء وادي مجردة ، وقد ألحقت إلى هذا الديوان كل العقارات المتواجدة داخل المنطقة السقوية بحوض وادي مجردة .

* الأمر عدد 2-66 بتاريخ 24 سبتمبر 1966 والمتعلّق ببعث ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والذي كلّف من بين مهامه بتوفير العلف قصد تكوين مخزون لتنظيم السوق وكذلك بعث وحدات لتربية السلالات المؤصلة والمحسنة، وقد ألحقت لهذا الديوان عدّة ضيعات فلاحية دولية للغرض المذكور .

2- القطاع شبه العمومي :

لقد تمّ بعث شركات خفية الإسم مكوّنة من أشخاص معنويين بمؤازرة مؤسسات عمومية على المستوى المالي . ومن أهمّ هذه المؤسّسات التي عهد إليها إستغلال الأراضي الدولية الفلاحية :

- الشركة التونسية لصناعة الحليب
- شركة الضيعات التونسية التي تستغل 2286 هك وتملك الشركة التونسية للبنك جل رأس المال (تمّ خلقها بتاريخ 31 ديسمبر 1971)
- شركة ضيعات الوسلاتية التي تستغل 3896 هك في منطقة القيروان ، وتمّ بعثها بتاريخ 1 جانفي 1981.

3- قطاع التعاضد :

تميّز هذا القطاع الذي تمّ إقراره بمقتضى قانون 5-64 بتاريخ 12 ماي 1964 بنوع من الإستقلالية في التصرّف وهو يأتي بين القطاع الخاص والقطاع العمومي، وقد عهد إلى هذا القطاع التصرّف في حوالي 178000 هك من الأراضي الدولية الفلاحية في شكل وحدات تعاضدية للإنتاج الفلاحي ، وقد عرفت هذه التجربة تدهورا ملحوظا خلال سنة 1969.

هذا وقد تقرّر إعادة النّظر في السياسة الفلاحية خلال شهر ديسمبر 1969، إنجرّ عنها تعريف جديد لدور الأراضي الدولية وذلك بصدور قانون عدد 25-70 بتاريخ 12 ماي 1970 والمنقح بالقانون 112 لسنة 1988 والمتعلّق بضبط وكيفية التفويت في الأراضي الدولية الفلاحية ، وقد مكّن هذا القانون من التفويت في جزء هام من الأراضي الدولية الفلاحية في الفترة الفاصلة بين 1970 و 1974.

4- شركات الإحياء والتنمية الفلاحية :

تواصلت الإصلاحات القانونية بالسياسة الفلاحية إلى أن صدرت أوّل مجلّة للإستثمار الفلاحي بتونس بمقتضى قانون 67-82 بتاريخ 6 أوت 1982 وقد تميّز هذا القانون بتنظيم إستغلال الأراضي الفلاحية وذلك بترخيص إستغلال الأراضي الفلاحية لأوّل مرّة من طرف شركات خفيّة الإسم (Sociétés de Capitaux) وكذلك الترخيص لرؤوس الأموال الأجنبية لإستغلال الأراضي الدولية الفلاحية في نطاق شركات خفيّة الإسم .

كما ضبط قانون 67-82 الذي تمّ تنقيحه بالقانون عدد 18 لسنة 1988 المؤرّخ في 2 أفريل 1988 والخاص بإصدار مجلّة الإستثمارات الفلاحية والصيد البحري وكيفية إستغلال الأراضي الدولية الفلاحية حيث نصّ الفصل عدد 11 من هذه المجلّة على ما يلي :

- لا يمكن إستغلال الأراضي الدولية ذات الصبغة الفلاحية التي هي على ملك الدولة إلاّ من طرف :
  - الشركات القومية والمؤسسات العمومية والمؤسسات الفرعية لها والمجامع المهنية
  - التعاضديات الفلاحية
  - الأشخاص الماديون من ذوي الجنسية التونسية
  - شركات الإحياء والتنمية الفلاحية لمدّة لا تتجاوز 40 سنة

وقد إنطلقت تجربة بعث شركات الإحياء سنة 1982 وقد ضبط الأمر عدد 83-226 بتاريخ 4 مارس 1983 والذي حلّ محلّه الأمر عدد 1172 بتاريخ 18 جوان 1988، شروط إحياء الأراضي الدولية الفلاحية من طرف شركات الإحياء والتنمية الفلاحية .

وقد مكّنت هذه التجربة في بدايتها من تشجيع الإستثمار من طرف رؤوس الأموال العربيّة خاصّة . وتمّ بذلك تركيز 28 شركة في الفترة المتراوحة بين 1982 و 1990 .

وتجدر الملاحظة أنّ الشركات الأولى التي تمّ تركيزها من سنة 1982 إلى سنة 1986 ، قد تمّ بعثها من طرف بنوك التنمية . وفي الحقيقة يمكن إعتبار هذه الشركات شبه عمومية على غرار شركة الضيعات التونسية وشركة ضيعات الوسلاتية اللّتين تمّ بعثهما من طرف الشركة التونسية للبنك .

ثم تقلّص عدد الشركات التي تمّ بعثها من طرف البنوك وإزداد عدد الشركات الخاصّة .

كما نلاحظ تطوّر نسق بعث شركات الإحياء والتنمية الفلاحية منذ سنة 1987 بعد التحوّل حيث عادت الثقة إلى نفوس المستثمرين بعد فترة تردّد سبقت العهد الجديد . وزاد صدور مجلّة الإستثمارات الفلاحية سنة 1988 دعما لبعث شركات الإحياء والتنمية الفلاحية . ولئن تزايد عدد الشركات في الفترة الفاصلة بين سنة 1987 و 1990 ، إلاّ أنّ بوادر بعض الإشكالات قد بدأت في البروز حيث أنّ إستغلال الضيعات الدولية من طرف المؤسسات البنكية غلب عليه الطابع الإداري على مستوى التصرّف والتسيير وتشابهت أساليب التصرّف بين شركات الإحياء وبين المركبات الفلاحية أو الشركات شبه العمومية من حيث مركزية القرار خاصّة . حيث ترجع كل القرارات إلى مجلس إدارة الشركة الذي كان يجتمع بصفة دورية الأمر الذي لم يساعد على إعطاء الحركية اللاّزمة لتسيير قطاع بالغ الحساسية يتأثر كثيرا بالعوامل الطبيعية وأخذ القرار في مثل هذه الحالات يتطلّب السرعة الكاملة والمبادرة الخلاّقة .

وقد مكّنت هذه التجربة في بدايتها من تشجيع الإستثمار من طرف رؤوس الأموال العربيّة خاصّة . وتمّ بذلك تركيز 28 شركة في الفترة المتراوحة بين 1982 و 1990.

وتجدر الملاحظة أنّ الشركات الأولى التي تمّ تركيزها من سنة 1982 إلى سنة 1986 ، قد تمّ بعثها من طرف بنوك التنمية . وفي الحقيقة يمكن إعتبار هذه الشركات شبه عمومية على غرار شركة الضيعات التونسية وشركة ضيعات الوسلاتية اللّتين تمّ بعثهما من طرف الشركة التونسية للبنك .

ثم تقلّص عدد الشركات التي تمّ بعثها من طرف البنوك وإزداد عدد الشركات الخاصّة .

كما نلاحظ تطوّر نسق بعث شركات الإحياء والتنمية الفلاحية منذ سنة 1987 بعد التحوّل حيث عادت الثقة إلى نفوس المستثمرين بعد فترة تردّد سبقت العهد الجديد ، وزاد صدور مجلّة الإستثمارات الفلاحية سنة 1988 دعما لبعث شركات الإحياء والتنمية الفلاحية . ولئن تزايد عدد الشركات في الفترة الفاصلة بين سنة 1987 و 1990 ، إلاّ أنّ بوادر بعض الإشكالات قد بدأت في البروز حيث أنّ إستغلال الضيعات الدولية من طرف المؤسسات البنكية غلب عليه الطابع الإداري على مستوى التصرّف والتسيير وتشابهت أساليب التصرّف بين شركات الإحياء وبين المركبات الفلاحية أو الشركات شبه العمومية من حيث مركزية القرار خاصّة ، حيث ترجع كل القرارات إلى مجلس إدارة الشركة الذي كان يجتمع بصفة دورية الأمر الذي لم يساعد على إعطاء الحركية اللاّزمة لتسيير قطاع بالغ الحساسية يتأثّر كثيرا بالعوامل الطبيعية وأخذ القرار في مثل هذه الحالات يتطلّب السرعة الكاملة والمبادرة الخلاّقة .

وعلى صعيد آخر ولما إقتحم الباعثون الخواص إنشاء شركات الإحياء والتنمية الفلاحية منذ سنة 1987، كان يتمّ إختيارهم من طرف البنوك المموّلة والتي تساهم في رأس مال الشركات ولم يكن هذا الإختيار يخضع إلى مقاييس مضبوطة.

وقد صدر أخيرا القانون عدد 21-95 بتاريخ 13 فيفري 1995 المتعلّق بتنظيم طرق وإجراءات التصرّف في العقارات الدولية الفلاحية وذلك لتوظيفها التوظيف الأمثل كي تساهم بنجاعة في تحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة مع المحافظة عليها كرصيد للأجيال القادمة. وقد نصّ هذا القانون على أن تقتصر طرق الإستغلال على التخصيص والكراء وحق الإنتفاع، أمّا التفويت فلا يقع إلاّ لتسوية أوضاع عقارية قديمة أو للمعاوضة بعقارات أخرى تحتاج إليها الدولة.

الإستشارة الوطنية
وإعادة هيكلة الأراضي الدولية

على ضوء النتائج المسجّلة في كيفية التصرّف وإستغلال الأراضي الدولية الفلاحية ، وحرصا من الدولة على الإستغلال الأفضل لكل شبر من الأراضي الفلاحية وعملا بتعليمات سيادة رئيس الجمهورية إثر المجالس الوزارية المضيقة التي إنعقدت للغرض في 11 جويلية و 11 نوفمبر و 23 نوفمبر 1989 والتي خصّصت للنّظر في ملف الأراضي الدولية وخاصّة موضوع شركات الإحياء والتنمية الفلاحية تمّ تنظيم إستشارة وطنية شاركت فيها مختلف الأحزاب السياسية والوطنية إلى جانب البنوك والفلاحين والفنيين وذل يوم 10 مارس 1990 بالتعاون بين وزارة الفلاحة ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

وأفرزت هذه الإستشارة الطريقة الجديدة المعمول بها حاليا وذلك في نطاق خطّة شاملة لتسويغ الأراضي الدولية الفلاحية بعد إعادة هيكلتها وتقتضي عملية إعادة الهيكلة البحث عن أنجع السبل لتحسين التصرّف وإبراز الطاقات الكامنة وإجتناب العراقيل التي كانت تحدّ من مجهود الإحياء وحرّية التصرّف، حيث يمثّل قرار إعادة هيكلة الأراضي الدولية هدفا لتحسين إستغلال الضيعات الدولية لتكون رائدا للقطاع الفلاحي وقدوة ومحرّكا لبقية الفلاّحين ، وجعلها تساهم بصفة فعّالة في تحقيق أهدافنا الوطنية من حيث توفير الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وتدعيم التشغيل الفلاحي وكذلك إلى تسخير الكفاءات المالية والبشرية لدفع الإستثمار والإستغلال الأنجع لطاقات الإنتاج الكامنة بهذه الضيعات.

وتمّ إقرار ما يلي :

- تحديد مدّة الكراء بـ25 سنة قابلة للتجديد على أن لا تتعدّى هذه المدّة 40 سنة .
- الترفيع في رأس مال الشركات المختلطة
- توخي طريقة جديدة للتسويغ تتلخص في مايلي :

* الإعلان من طرف وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية على الضيعات المبوّبة لتركيز شركات الإحياء وذلك عن طريق الصحافة والتعليق بمراكز الولايات والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وبمقر الوكالة المركزية ونياباتها الجهوية

* يقع سحب الملفات من الشباك الموحّد للوكالة والتي تتضمن :

. بطاقة وصفية للضيعة

. بطاقة إرشادات خاصّة بالباعث

. كرّاس الشروط .

* يوجّه الباعثون مطالبهم بإسم السيد وزير الفلاحة إلي وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية في المدّة المحدّدة بالإعلان

* يقع درس مطالب الكراء من طرف اللّجنة القومية القارّة لإعادة هيكلة الأراضي الدولية

* يمنح السيد وزير الفلاحة الموافقة المبدئية لإعداد الدراسة الفنية والإقتصادية إلى الباعث الأوّل في الترتيب

* تمنح وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية مقرّر إسناد الإمتيازات للباعث على ضوء الدراسة الفنية والإقتصادية التي يقدّمها

* يطالب الباعث بتاسيس شركته حسب التشريع الجاري به العمل في غضون شهر من تاريخ حصوله على مقرّر إسناد الإمتيازات

* يمنح السيد وزير الفلاحة الباعث الموافقة النهائية لإبرام عقد الكراء مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

هذا ولمزيد إحكام طرق تسويغ الضيعات الدولية تمّت مراجعة كرّاس الشروط وإعتماد بند جديد يلزم الباعث بإيداع ضمان بنكي بما قيمته 1٪ من كلفة المشروع وذلك قبل تسلّمه للموافقة المبدئية ولا يقع إسترجاع هذا الضمان إلاّ في حالة واحدة فقط وهي إتمام الباعث لكل الإجراءات بإبرام عقد الكراء مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والشروع في إنجاز المشروع .

تقييم تجربة بعث شركات الإحياء والتنمية الفلاحية

1- تقدّم برنامج الهيكلة :

تهدف الخطّة الوطنيـة لإعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحـية إلى موفى سنة 2000 إلى إحداث :

- 400 شركة إحياء وتنمية فلاحية
- 1000 مقسم للفنيين الفلاحيين
- 2000 مقسم للفلاحين الشبان والمتعاضدين والعمال

ولتنفيذ هذه الأهداف تمّ ضبط برنامج يتـعلّق بإعادة هيكلة ما يقارب عـن 320000 هك موزعة كما يلي :

• القسـط الأول :	140.000 هك
• القسـط الثاني :	80.000 هك
• القسـط الثالـث:	100.000 هك

وفي هذا الإطار، تمّ إلى موفى سنة 1996 هيكلة القسـطين الأوّل والثاني على مساحة 220 الف هك وشرع في إعـداد الدراسة الخاصـة بهيكلة القسط الثالث والمقدّر بـ100 الف هك.

ونتـيجـة لذلك، تمّ إلى موفى شـهر مـاي 1997 إشهـار 19 قائمـة تضمّ 223 ضيعة معدّة لبعث شركات إحياء وتنمية فلاحية تمسح حوالي 133200 هك و 9 قائمات مخصّصة للفنيين والتي تحتوى على 329 مقسما تمسح 27.000 هك.

هذا وتجدر الإشارة إلى انه تمّ إعادة هيكلة الشـركات الكبرى المحدثة من قبل البنوك وأعلن عنها للمستثمرين.

2 - الإنجازات والتقييم إلى موفى مـــاي 1997 :

إعتبارا لأهمية الخطة المرسومة لإعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية والدور الهام الموكول لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية حتى تكون نقاط إشعاع على محيطها تهدف عملية المتابعة خلال المرحلة الحالية إلى العمل على توفير الظروف الملائمة لتركيز الباعثين وتأكد من حسن تقدّم إنجاز البرامج.

2 - 1 - فترة ما قبل الإستشارة :

إنطلقت عملية تركيز شركات الإحياء والتنمية الفلاحية مع صدور مجلة الإستثمارات الفلاحية سنة 1982 التي خولت لهذه الشركات إستغلال الأراضي الدولية الفلاحية عن طريق الكراء لفترة طويلة لا تفوق 40 سنة.

وقد تمّ في الفترة الفاصلة بين 1982 و 1990 بعث 28 شركة إحياء وتنمية فلاحية فوق مساحة 53000 هك باستثمارات جملية تقدّر بـ112.5 مليون دينار.

وفي هذا الصدد تمكّنت هذه الشركات من إنجاز 95 ٪ من الإستثمارات.
كما توصّلت هذه الشركات إلى :

* صرف 44 ٪ من رأس المال
* إقتناء 60 ٪ من الأبقار
* إقتناء 77 ٪ من قطيع الأغنام المبرمج
* إقتناء 95 ٪ من معدّات الري بالرش والتقطير
* إنجاز 66 ٪ من الأشجار المثمرة
* إقتناء 104 ٪ من الجرارات المبرمجة و 126 ٪ بالنسبة للحاصدات

أمّا على مستوى التشغيل فقد برمجت هذه الشركات خلق 3384 موطن شغل قار يوجد منها حاليا 2238 أي بنسبة إنجاز 66٪

هذا وتجدر الملاحظة بأن مستوى الإستثمار الذي أنجز في الشركات المعنية أدى إلى بعث ديناميكية في إستغلال الأراضي الفلاحية الدولية، مما مكّن من تحسين الإنتاج والإنتاجية مقارنة بما كانت عليه قبل تركيز هذه الشركات.

ونستنتج أن تجربة هذه الشركات سجلت بعض النتائج الإجابية تتمثل في:

- إحكام إستغلال الطاقات الطبيعية لهذه الأراضي
- تكليف الإستغلال لتنمية الإنتاج الفلاحي
- توفير الإستثمارات اللاّزمة لإحياء هذه الأراضي
- الإشعاع على الفلاحين فيما يخص إستعمال التقنيات الحديثة
- تدعيم التشغيل الحالي وإحداث مواطن شغل جديدة

غير أنّ التجربة القديمة لشركات الإحياء لم تخلو من عدة عوائق منها :

- المساهمة المفرطة في رأس مال الشركات من طرف مؤسسات بنكية مما أكسبها طابعا إداريا على مستوى التصرف والتسيير وتشابهت أساليب التصرف بين شركات الإحياء وبين المركبات الفلاحية أو الشركات شبه العمومية من حيث مركزية القرار خاصة، وبالتالي لم يساعد على إضفاء مزيد الحركية والإستقلالية للتصرّف في مثل هذه الشركات.

- كبر حجم الضيعات الواقع تخصيصها لهذه الشركات مما أدى إلى عدم التحكم في تسييرها والحدّ من الإستغلال الناجع للموارد الطبيعية المتوفرة في الضيعة

- عدم تأقلم اليد العاملة الموجودة بهذه الضيعات مع طرق الإستغلال المتوخاة من طرف الشركات.

وقد إهتمّت وزارة الفلاحة بتقييم نتائج الشركات القديمة لتذليل كل الصعوبات وإتخاذ الإجراءات اللاّزمة من ذلك :

- إعادة هيكلة الشركات الكبرى المحدثة من قبل البنوك وخاصة ذات المساحات الشاسعة
- التطهير المالي لهذه الشركات بخصم الخسائر المتراكمة من رأس المال ورسملة الديون المتخلّدة لصالح البنوك وكذلك بفتح رأس مال هذه الشركات لفائدة المستثمرين الخواص.

2 - 2 - فترة ما بعد الإستشارة :

في نطاق تطوير مردودية الأراضي الدولية الفلاحية طبقا لسياسة الدولة ولمخططاتها التنموية لضمان الإستغلال الأفضل لكل شبر من الأراضي الدولية الفلاحية، تمّ وضع خطّة شاملة لتسويغ هذه الأراضي بعد إعادة هيكلتها وتهدف عملية الهيكلة إلى تحسين إستغلال الضيعات وجعلها تساهم بصفة فعالة في تحقيق أهدافنا الوطنية من حيث توفير الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وتدعيم التشغيل الفلاحي.

- كبر حجم الضيعات الواقع تخصيصها لهذه الشركات مما أدى إلى عدم التحكم في تسييرها والحدّ من الإستغلال الناجع للموارد الطبيعية المتوفرة في الضيعة

- عدم تأقلم اليد العاملة الموجودة بهذه الضيعات مع طرق الإستغلال المتوخاة من طرف الشركات.

وقد إهتمّت وزارة الفلاحة بتقييم نتائج الشركات القديمة لتذليل كل الصعوبات وإتخاذ الإجراءات اللأزمة من ذلك :

- إعادة هيكلة الشركات الكبرى المحدثة من قبل البنوك وخاصة ذات المساحات الشاسعة
- التطهير المالي لهذه الشركات بخصم الخسائر المتراكمة من رأس المال ورسملة الديون المتخلّدة لصالح البنوك وكذلك بفتح رأس مال هذه الشركات لفائدة المستثمرين الخواص .

2 - 2 - فترة ما بعد الإستشارة :

في نطاق تطوير مردودية الأراضي الدولية الفلاحية طبقا لسياسة الدولة ولمخططاتها التنموية لضمان الإستغلال الأفضل لكل شبر من الأراضي الدولية الفلاحية، تمّ وضع خطّة شاملة لتسويغ هذه الأراضي بعد إعادة هيكلتها وتهدف عملية الهيكلة إلى تحسين إستغلال الضيعات وجعلها تساهم بصفة فعالة في تحقيق أهدافنا الوطنية من حيث توفير الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وتدعيم التشغيل الفلاحي.

وفي هذا الصدد واعتبارا لأهمية الخطة المرسومة لإعادة هيكلة الأراضي الفلاحية والدور الهام الموكول لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية لإستغلال الموارد الطبيعية للضيعات الدولية الفلاحية وإدخال التقنيات الحديثة والإشعاع على محيطها، وتبعا لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية المتعلقة بتكثيف المراقبة على هذه الأراضي للتأكد من حسن إستغلالها، تحضى هذه الشركات بمتابعة دورية ومستمرة من طرف وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية والمصالح التابعة لوزارة الفلاحة وذلك على 3 مستويات :

2 - 2 - 1 على مستوى إشهار الضيعات وتقدم ملفات الباعثين :

في نطاق الشفافية التامة ومنذ إنطلاق عملية إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية إلى حدّ هذا التاريخ تمّ إشهار 223 ضيعة ضمن 19 قائمة تمّ الإختيار النهائي بالنسبة للقائمات 18 الأولى، أمّا القائمة 19 والتي تضم 26 ضيعة فهي بصدد النشر.

ويمكن تصنيف الضيعات التي تمّ بعد إختيار باعثيها حسب تقدم ملفاتهم على النحو التالي :

- 173 ضيعة وقع إختيار باعثيها وأعطيت لهم الموافقة المبدئية لإعداد الدراسة الفنية والإقتصادية (مع العلم أن عدد المطالب بلغت 2075مطلب).
- تحصل 147 باعثا على مقرر إسناد الإمتيازات
- أسس 140 باعث شركاتهم حسب التشريع الجاري به العمل
- أحيل 128 ملف إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لإبرام عقود الكراء

وفي هذا الصدد واعتبارا لأهمية الخطة المرسومة لإعادة هيكلة الأراضي الفلاحية والدور الهام الموكول لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية لإستغلال الموارد الطبيعية للضيعات الدولية الفلاحية وإدخال التقنيات الحديثة والإشعاع على محيطها، وتبعا لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية المتعلقة بتكثيف المراقبة على هذه الأراضي للتأكد من حسن إستغلالها، تحضى هذه الشركات بمتابعة دورية ومستمرة من طرف وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية والمصالح التابعة لوزارة الفلاحة وذلك على 3 مستويات :

2-2-1 على مستوى إشهار الضيعات وتقدم ملفات الباعثين :

أبي نطاق الشفافية التامة ومنذ إنطلاق عملية إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية إلى حدّ هذا التاريخ تمّ إشهار 223 ضيعة ضمن 19 قائمة تمّ الإختيار النهائي بالنسبة للقائمات 18 الأولى، امّا القائمة 19 والتي تضم 26 ضيعة فهي بصد النشر.

ويمكن تصنيف الضيعات التي تمّ بعد إختيار باعثيها حسب تقدم ملفاتهم على النحو التالي :

- 173 ضيعة وقع إختيار باعثيها واعطيت لهم الموافقة المبدئية لإعداد الدراسة الفنية والإقتصادية (مع العلم أن عدد المطالب بلغت 2075مطلب).
- تحصل 147 باعثا على مقرر إسناد الإمتيازات
- أسس 140 باعث شركاتهم حسب التشريع الجاري به العمل
- أحيل 128 ملف إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لإبرام عقود الكراء

وفي هذا الصدد واعتبارا لأهمية الخطة المرسومة لإعادة هيكلة الأراضي الفلاحية والدور الهام الموكول لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية لإستغلال الموارد الطبيعية للضيعات الدولية الفلاحية وإدخال التقنيات الحديثة والإشعاع على محيطها، وتبعا لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية المتعلقة بتكثيف المراقبة على هذه الأراضي للتأكد من حسن إستغلالها، تحضى هذه الشركات بمتابعة دورية ومستمرة من طرف وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية والمصالح التابعة لوزارة الفلاحة وذلك على 3 مستويات :

2-2-1 على مستوى إشهار الضيعات وتقدم ملفات الباعثين :

أبي نطاق الشفافية التامة ومنذ إنطلاق عملية إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية إلى حدّ هذا التاريخ تمّ إشهار 223 ضيعة ضمن 19 قائمة تمّ الإختيار النهائي بالنسبة للقائمات 18 الأولى، امّا القائمة 19 والتي تضم 26 ضيعة فهي بصد النشر.

ويمكن تصنيف الضيعات التي تمّ بعد إختيار باعثيها حسب تقدم ملفاتهم على النحو التالي :

- 173 ضيعة وقع إختيار باعثيها واعطيت لهم الموافقة المبدئية لإعداد الدراسة الفنية والإقتصادية (مع العلم أن عدد المطالب بلغت 2075مطلب).
- تحصل 147 باعثا على مقرر إسناد الإمتيازات
- أسس 140 باعث شركاتهم حسب التشريع الجاري به العمل
- أحيل 128 ملف إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لإبرام عقود الكراء

- 2 - 2 - على مستوى التركيز الفعلي :

تمّ إلى حد هذا التاريخ تركيز 128 شركة من بين جملة الشركات المتحصلة على مقرر إسناد الإمتيازات منها 95 أبرمت عقود الكراء و33 بصدد الإبرام.

ويمكن تصنيف نسق تركيز الشركات كما يلي :

- 12 شركة سنة 1992
- 36 شركة سنة 1993
- 12 شركة سنة 1994
- 20 شركة سنة 1995
- 30 شركة سنة 1996
- 17 شركة سنة 1997

وتهدف عملية المتابعة في هاتين المرحلتين إلى :

- التأكد من حسن تقدم إنجاز خطة إعادة للهيكلة والعمل على توفير الظروف الملائمة لها بترشيد الباعثين والإحاطة بهم وفض المشاكل التي تعترضهم
- تطبيق الجوانب المتعلقة بسحب الموافقة لإستغلال الخ[illegible]ة لمن لم يحترم بنود كراس الشروط لأسباب غير قاهرة

2 - 2 - 3 : على مستوى بعد التركيز :

تمّ الشروع في عملية المتابعة منذ تنصيب الشركات الأولى خلال سنة 1992 والتي مكنت من الوقوف على مدى تقدم إنجاز مكونات برامج الاحياء والنتائج الفنية و المالية المحققة إضافة إلى التحاور مع الباعثين قصد التعرف على الصعوبات والمشاكل التي تعترضهم خلال مباشرة نشاطهم حتى تتمّ مساعدتهم وفضّ الصعوبات في إبانها.

وفي هذا الصدد تمّ تسجيل مؤشّرات طيّبة ومشجّعة بالنّسبة لمجموعة 60 شركة التي تمّ تركيزها خلال سنوات 1993.1992 و 1994 والتي مرّ على تركيزها أكثر من موسمين، أمّا بالنسبة للشركات الأخرى فهي حديثة العهد وسيقع متابعتها لاحقا.

بعض المعطيات حول 60 شركة

- تبلغ المساحات الجملية المستغلة من طرف 60 شركة 37.208 هك منها 9٪ سقوى ويقدّر معدل المساحة بالشركة الواحدة حوالي 620 هك.

- أمّا على مستوى الإستثمار فتبلغ الإعتمادات الجملية المبرمجة 97.4 مليون دينار، ويقدّر معدّل الإستثمار المبرمج بالهكتار الواحد 2600 دينار.

وقد صرفت هذه الشركات 50.5 مليون دينار، أي بنسبة إنجاز قدرها 56٪ وهي تتراوح من 78٪ بالنسبة لشركات 92 إلى 43 ٪ بالنسبة لشركات 94.

ويبلغ حجم التمويل الذاتي المبرمج حوالي 38.5 مليون دينار وهو ما يمثل 39.5٪ من جملة الإستثمارات المبرمجة، وقد قامت الشركات المعنية بصرف حوالى 69 ٪ من الموارد الذاتية.

وباعتبار قيمة الإستثمارات المنجزة تمثل الموارد الذاتية التي تمّ صرفها اكثر من 50 ٪ وهو ما يبرز حرص الشركات على تفادي اللّجوء إلى التداين.

وقد حرصت هذه الشركات على خلق مناطق سقوية جديدة وذلك بحفر آبار عميقة وإيصال المياه من السدود إلى الضيعات على مسافة تتراوح بين 2 و5 كلم كما شرعت في تجهيز المساحات المحدثة بمعدات الري المقتصدة للمياه، وشرعت في تركيز قطيع الأغنام والأبقار.

وفي هذا الصدد تمّ تسجيل مؤشّرات طيّبة ومشجّعة بالنّسبة لمجموعة 60 شركة التي تمّ تركيزها خلال سنوات 1993.1992 و 1994 والتي مرّ على تركيزها أكثر من موسمين، أمّا بالنسبة للشركات الأخرى فهي حديثة العهد وسيقع متابعتها لاحقا.

بعض المعطيات حول 60 شركة

- تبلغ المساحات الجملية المستغلة من طرف 60 شركة 37.208 هك منها 9٪ سقوى ويقدّر معدل المساحة بالشركة الواحدة حوالي 620 هك.

- أمّا على مستوى الإستثمار فتبلغ الإعتمادات الجملية المبرمجة 97.4 مليون دينار، ويقدّر معدّل الإستثمار المبرمج بالهكتار الواحد 2600 دينار.

وقد صرفت هذه الشركات 50.5 مليون دينار، أي بنسبة إنجاز قدرها 56٪ وهي تتراوح من 78٪ بالنسبة لشركات 92 إلى 43 ٪ بالنسبة لشركات 94.

ويبلغ حجم التمويل الذاتي المبرمج حوالي 38.5 مليون دينار وهو ما يمثل 39.5٪ من جملة الإستثمارات المبرمجة، وقد قامت الشركات المعنية بصرف حوالى 69 ٪ من الموارد الذاتية.

وباعتبار قيمة الإستثمارات المنجزة تمثل الموارد الذاتية التي تمّ صرفها اكثر من 50 ٪ وهو ما يبرز حرص الشركات على تفادي اللّجوء إلى التداين.

وقد حرصت هذه الشركات على خلق مناطق سقوية جديدة وذلك بحفر آبار عميقة وإيصال المياه من السدود إلى الضيعات على مسافة تتراوح بين 2 و5 كلم كما شرعت في تجهيز المساحات المحدثة بمعدات الري المقتصدة للمياه، وشرعت في تركيز قطيع الأغنام والأبقار.

الخاتمة

لقد بلغ عدد شركات الإحياء التي تمّ بعثها في الفترة بين 1983 و 1990، 28 شركة وقع تركيزها على مساحة 53.000 هك باستثمارات جملية تبلغ 112.5م د أي ما يعادل 2.000 دينار للهكتار الواحد ، بينما يقدّر معدّل المساحة بالنسبة للشركة الواحدة 2000 هك.

أما بالنسبة للفترة (1992 - ماي 1997) فقد تمّ تركيز 128 شركة على مساحة 74.400 هك باستثمارات جملية تقدّر بحوالي 175م د أي ما يعادل 2350 دينار للهكتار الواحد. ويقدر معدل المساحة بالنسبة للشركة الواحدة 590 هك.

وبفضل إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية ، فد تقلّص معدّل المساحة للشركة الواحدة ليصبح في حدود مستوى التصرّف البشري بينما إرتفع معدّل الإستثمار بفضل إدماج رؤوس الأموال الخاصة والعدول عن بعث الشركات من طرف المؤسسات البنكية. وبذلك شهد القطاع الفلاحي حركية هامّة بفضل بعث هذه الشركات.

وقد عرف الإنتاج الفلاحي تطوّرا ملحوظا بهذه الضيعات حيث تضاعف عديد المرّات ، كما وقع تدعيم مواطن الشغل القديمة وإحداث مواطن شغل جديدة لفائدة اليد العاملة المختصّة وكذلك للفنيّين وإطارات التصرّف.

ونظرا لما نتج عن التجربة الجديدة لإحياء الأراضي الدولية الفلاحية من نجاحات على مستوى الإستغلال والتصرّف ، فإننا ندعو شركات الإحياء والتنمية الفلاحية إلى مزيد المساهمة في تحقيق الإستراتيجيات التي وضعتها الدولة والتعامل بصفة إيجابية مع الإدارة حتى تقوم بدورها على الوجه الأكمل.

FIN

VUES

FIN

VUES